سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
www.hurrriya.com
حرية – العدد (١٨) ٢٠١٣/١/٧

انتصارات الثورة أمام تحدي التصّفية

علي الشيخ منصور

في ظل غياب إجماع دولي على التدخل العسكري، يبدو الأسد مطمئناً إلى استمراره في السلطة مهما ارتفع عدد الضحايا، مطمئناً لأنه ما زال يملك آلة القتل والتدمير من الجو، بعدما خسر أي تأييد له خارج حدود ما بقي من هذه الآلة، وما بقي من تأييد ضمن الأقليات التي نجح في وضعها ضمن خانة الخوف على مصيرها.

فالأسد ما زال يرى نفسة الرئيس الشرعي للبلاد حتى لو عجز عن الوصول إلى قصره الرئاسي، وكل ما يجري في سوريا هو مؤامرة خارجية تستهدف صموده وممانعته ضمن المحور الإيراني، وأدوات هذه المؤامرة هي العصابات السلفية والإرهابية التي استطاعت في ظل أعتى الأنظمة الأمنية والقمعية في المنطقة، أن تحتل أكثر من سبعين بالمئة من الجغرافيا السورية، أي أنه خسر معركة العسكرة التي فرضها بداية لضرب الحراك السلمي الذي طالب برحيله.

ويمكن أن نلاحظ أنه كلما زادت خسائر النظام العسكرية، كلما زاد الأسد من جرعة التدمير والإبادة التي يمارسها منذ البداية، لإجبار العالم على القبول بشروطه للحل السياسي كما تطالب روسيا والأخضر الإبراهيمي، والتي تعني بقاءه في السلطة حتى عام ٢٠١٤ والترشّح لدورة انتخابية جديدة، أو الدخول بنفق الحرب الأهلية التي يتخوف العالم أجمع منها، أو هم يخوفوننا منها، خصوصا مع الأخذ بعين الاعتبار الميول الطائفية لهذه الحرب.

تقول انياس لوفالوا، الخبيرة في شؤون الشرق الاوسط لوكالة فرانس برس، ان الأسد «متشبث بالسلطة حتى النهاية ... ولا يزال يعيش في منطقه الخاص الذي يستند الى كسب الوقت لكي ينجو بنفسه... ليس باستعادة السيطرة على مجمل الارض التي خسرها جيشه، إنما بالبقاء على جزء من هذه الارض مثل دمشق ومدينة حمص الاستراتيجية (وسط البلاد)، وبالتالي امكانية الانتقال الى جبل العلويين». عجز النظام سيقوده إلى جبال العلويين لتقسيم البلاد كملاذ أخير له، وقد يجد دعماً روسياً إيرانياً بامتدادات عربية لأوهامه، خاصة وأن المجتمع الدولي ما زال يتخوف مما يُشاع حول ترسانة الأسلحة التي تمّ تحويلها إلى منطقة الساحل السوري، أو حول ما هو أخطر وأعني بذلك ترسانة الأسلحة الكيماوية!

والنظام مهد لذلك حين باشر بعض عمليات التطهير الطائفي في مدينة حمص بداية أو في منطقة الحفة وريفها من محافظة اللاذقية، لكن التداخل السكاني أعقد من ذلك بكثير، في ريف حماة ومنطقة الغاب تحديداً، وفي كل مدن الساحل السوري الاسلامية أساساً، وفي مدينة دمشق التي تشهد تداخلا سكانياً كبيرا بالمعنى الطائفي، فإذا أخذنا بعين الاعتبار فشل كل محاولات التبادل السكاني سابقا، في منطقة البلقان وفي لبنان وصولاً إلى العراق، يبقى السؤال الأهم، لماذا على الثوار المنتصرين في سوريا أن يسمحوا لنظام خسر عاصمته دمشق ومحافظات الشمال، أن ينتقل إلى جبال العلويين؟ ولماذا يسمحون بتحقيق مخططاته التقسيمية؟! ولماذا على سكان حمص الأصليين وسواها في الساحل السوري وغيره أن ينصاعوا لرغبات رئيس أثبت أنه عاجز عن إدارة البلاد، وأن لا يعودوا إلى ديارهم؟! والأهم من كل ذلك أن العلويون أنفسهم، وباقي الأقليات التي تخشى الآن من بطش النظام، ستكون أكثر جرأة في إعلان ولائها لسوريا الوطن، ولدولة المواطنة الديمقراطية القادمة؟

الافتتاحية

أية معارضة وأية مؤتمرات!

سامي شيحان

بعد أن حظي «التحالف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سوريا» بشرعية دولية كممثل وحيد للشعب السوري، وبدأ درجة من التنسيق مع الجيش الحر إثر تشكيل قيادة أركان مشتركة له في مؤتمر إنطاليا، ما زالنا نسمع عن مؤتمرات للمعارضة السورية، ونتساءل: أية معارضة وأية مؤتمرات؟!

آخرها كانت الدعوة إلى «المؤتمر الدولي السوري من أجل سوريا ديمقراطية ودولة مدنية» الذي يُسعقد يومي ٢٨-٢٩ كانون الثاني/ يناير الجاري، كما جاء في بيان اللجنة الإعلامية للمؤتمر، التي سربت أن المؤتمر يسعى للتأكيد على الأهداف الأساسية التي كانت وراء الحراك المعارض ضد النظام في بداية الانتفاضة السورية في آذار/ مارس ٢٠١١ وتم تهميشها لاحقا من قبل قوى عربية وغربية دعمت خطابا أكثر عنفية وأكثر تطرفا!.

والدعوة إلى هذا المؤتمر: تأتي بعد مطالبة شخصيات ودول في الاتحاد الأوروبي بحملة تعريف بالمعارضة الديمقراطية المدنية وشجعت هذا المؤتمر، لكي يتعرف الغرب ومن جنيف العاصمة الأوربية للأمم المتحدة على أكثر من ٣٥ حزبا سياسيا وهيئة شبابية وجمعية إنسانية تعمل في الميدان.

مالم يقله البيان أو تعترف به اللجنة الإعلامية أن هذا المؤتمر أحد طبخات هيثم مناع، وبالتالي هيئة التنسيق التي سبقتها الأحداث السياسية في سوريا، وهو شيء واضح في مُدرج الأسماء التي ستشارك باسم الداخل، مع تلوينات لم تخرج عن ذلك السياق، وهي أصوات تُبرئ مسؤولية النظام من العنف الجاري حاليا في سوريا حين تُحمل المسؤولية لقوى الثورة والجهات الداعمة لها.

ويستطيع النظام أن يطمئن أكثر حين يعرف أن جدول أعمال المؤتمر لن يناقش مسألة اسقاط النظام وتعزيز مواقع الثورة السورية، لأن المؤتمرين مشغولون بالحوار حول نتائج العنف الذي تشهده البلاد، ومترتبات تهميش الحل السياسي والبحث عن دور جديد لهم تجاوزته الثورة.

حرية – العدد (١٨) ٢٠١٣/١/٧

أوهام الاقتتال الطائفي في سوريا

سما الراشد

تميز النظام السوري الدكتاتوري في قمعه للثورة السورية باعتماده على سياستين متوازيتين، تمثلت الأولى بلجوئه ومنذ البداية إلى وسائل القتل والترهيب، بدءاً بإطلاقه الرصاص الحي على المحتجين، ومن ثم باستخدامه الدبابات والمروحيات وطائرات الميغ العسكرية لقصف المدن والبلدات الآهلة بالمدنيين، ناشراً القتل الرسمي والدمار العلني والتهجير اليومي في عموم انحاء سوريا.

في حين تمثلت سياسته الثانية بالعمل على تحويل النضال الشعبي السلمي من أجل الحرية والكرامة، إلى اقتتال طائفي، مستخدماً في ذلك كل السبل الممكنة. بدءاً من استخدام « الشبيحة» وهم حثالة المجتمع السوري بكافة فئاته، ومنحها أوسع السلطات والصلاحيات للقيام بكل ما تستطيع لقمع المحتجين، وترهيب الأهالي الذين يمثلون الحاضنة الاجتماعية للثورة السورية، كضرب وإذلال واغتصاب، وإساءة للمعتقدات والشعائر الدينية، وارتكاب المذابح والمجازر، بحق طائفة ما، وتصوير كل هذا وتقديمه للملأ على أنه فيديو مسرّب يُظهر الممارسات الوحشيّة الأقسى وكأنها ممارسة من قبل عناصر ينتمون إلى طائفة محددة، علّه بذلك ينجح في إثارة حفيظة وحقد الطائفة الأكبر التي انتمت للثورة السورية. ولتخويف الأقليات كي تقف مع النظام لتخوض حربه باعتباره المدافع عن وجودها الذي يتهدده الإسلاميون المتطرفون.

أوقعت هذه السياسات عشرات الآلاف من القتلى والجرحى بالإضافة إلى مئات الآلاف من المشردين والنازحين واللاجئين والمعاقين، ممّا دفع بالأسرة الدولية إلى التحرك، فأعلن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن تمديد مهمة «اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق» حول سوريا لستة أشهر، وندّد في الوقت ذاته بـ«الانتهاكات على نطاق واسع» التي قال «إنّ قوات الأمن السورية ترتكبها.» مشيراً في الوقت ذاته أنّ «على اللجنة أن تقوم بجمع أدلة لمحاكمات محتملة لشخصيات يشتبه بارتكابها لانتهاكات أثناء الثورة المستمرة منذ ١٨ شهرا ضدّ حكم الرئيس السوري بشار الأسد». مع أن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق فيما يرتكب في سوريا من جرائم، التي بدأت عملها منذ نحو عام برئاسة البرازيلي «باولو بينيرو» بالإضافة إلى القاضية «كارلا ديل بونتي» والمُقرّر الخاص السابق للأمم المتحدة «فيفيت مونتاربورن». لم تسمح السلطات السورية لها بدخول سوريا «إلا أنّ فريقاً من العمل تمكّن من مقابلة ١٢٠٠ شاهد وضحية»، وأصدر أحدث تقرير له مكون من ١٠ صفحات يؤكد فيه المحققون أنه: «وبينما تقترب المعارك بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة من نهاية عامها الثاني باتت طبيعة الصراع طائفية بشكل صريح».

لا شك أنّ تحذير المحققون من اندلاع حرب طائفية في سوريا كان مرده إفادات الضحايا والشهود، وهذا قد يبدو صحيحاً بعض الشيء، خاصة لمن لا يعرف سمات الشعب السوري، ففي حين يؤكد الضحايا على وقوع العديد من الأعمال التي تصب في خانة الطائفية، نجد أنّ ثمة الكثير من الحوادث تؤكد على وحدة وتآخي الشعب السوري، إذ كثيراً ما ساعد ابناء الطائفة العلوية مثلاً أبناء الطائفة السُنية وآجاروهم، والعكس صحيح، وهذا ينطبق على باقي الطوائف في عموم سوريا. لكن المحققين ولأسبابهم الخاصة رأوا أنّ طوائف بأكملها باتت مهدّدة». إذ جاء في التقرير «أنّ خطر نزاع طائفي يتضمن مواجهة بين مجموعات اثنيّة ودينيّة كان حاضرًا دائمًا». لكنهم اضافوا انه بعد ٢١ شهرا من المواجهات «اصبح النزاع طائفيًّا بشكل واضح»، مشيرين الى توتر بين الشيعة والسنّة. وأوضح المحققون أن الأقليّات الاخرى مثل الأرمن والمسيحيين والدروز والفلسطينيين والأكراد والتركمان أقحموا في النزاع»، مشددين على ان «اوضح الانقسامات الطائفية هي بين الطائفة العلوية والطائفة السنية». الغريب بالأمر أنّ الأسرة الدولية التي بقيت ٢١ شهراً تشاهد وتراقب بشكل يومي، قصف الدبابات والطائرات العسكرية للمدنيين وعمليات القتل الرسمي الوحشي للجماعات البشرية في سوريا، مكتفية بالتنديد والاستنكار، نجدها اليوم وقد قررت التحرك، لكن ليس لإدانة النظام وجرائمه ضد الإنسانية، بل لإدانة طرفي النزاع، وبسبب خشيتها على الطوائف السورية من اقحامها في الصراع. فكان لا بد لها من الضغط على أطراف الصراع للبحث عن تسوية تفاوضيّة وبأسرع وقت ممكن. ولهذا فقد حذّر المحققون وبلغة واضحة، بأنّ الوضع سيئ الى درجة قد تؤدي إلى أنّ «مجموعات بأكملها قد تضطر للهرب من البلاد او تقتل في البلاد». وتابعوا أنّ «الطوائف تعتقد وهذا مبرر أنها تواجه خطرًا وجوديًّا لذلك تبدو ضرورة تسوية تفاوضية اليوم اكبر من اي وقت مضى». وعلى هذا أكد مستشار الأمم المتحدة الخاص بشأن منع الإبادة في مجلس الأمن، أدما دييغ، وأضاف قائلاً «أناشد جميع الأطراف الفاعلة على إدانة خطاب الكراهية الذي قد يشكل تحريضاً على العنف ضد الجماعات على أساس انتماءاتها الدينية». مضيفاً «أنّ الحكومة السورية تظهر فشلاً واضحاً في حماية السكان» .

كذلك فقد أعرب بينهيرو عن «قلق اللجنة الشديد من لجوء بعض الاقليات إلى تسليح نفسها أو الانحياز لأحد الجانبين في الصراع» والسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان، كيف لم يرَ السيد «دييغ» وباقي الفريق بأن الحكومة السورية لم تظهر فشلاً في حماية المدنيين فقط، بل إنها على النقيض من ذلك، هي من يمارس الترهيب والقتل المنهج وفق استراتيجية محددة، وأنّ هذه الحكومة بممارساتها الطائفية هي من يثير النعرات الطائفية، ويبث الرعب في نفوس أبناء كل الطوائف، بحيث يخاف ابناء القرى السنُية من أبناء القرى العلوية، ويخاف المسيحيون من جيرانهم السُنة أو الإسماعيلية وبالعكس، حتى أنّ النظام قام منذ بداية الأحداث بتوزيع السلاح مجاناً على شباب الأقليات وحرّضهم للإساءة إلى جيرانهم. لكن كل ذلك لم يفلح في خلق الاقتتال الطائفي.

وأن استعانة هذه الحكومة بعناصر من إيران وحزب الله في معركتها ضد الشعب الثائر، ليس لأهمية هذه العناصر عسكرياً فقط، وإنما بقصد تأجيج نفوس الطائفة السُنية ضد الطائفة العلوية، ولإظهار هذا الصراع على أنه صراع طائفي.

كذلك ألقت اللجنة الضوء على وجود محاربين أجانب يرتبط بعضهم بجماعات إسلامية متطرفة، وعلى تطرف بعض المحاربين السوريين المناوئين للحكومة، كما أوردت تقارير عن قيام أعضاء من جماعة حزب الله اللبنانية ومحاربين آخرين من العراق وإيران بالقتال نيابة عن الحكومة. وحثّ مستشار الأمين العام في بيانه جميع أطراف النزاع في سوريا على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتابع قائلاً: «يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على تنفيذ الالتزام الذي قطعه جميع رؤساء الدول». نعم إنّ على المجتمع الدولي أن يخرج عن صمته وأن يمارس دوره في حماية ابناء واحدة من الأسرة الدولية، غير عابئ بما يحاول النظام الترويج له عن اسلمة الثورة، فليس كل إسلامي سلفي وليس كل سلفي جهادي- كما يحاول النظام وبعض الإعلام إيهام العالم، فالقوى الأساسية الناشطة على الأرض تؤيد في أغلبيتها مطلب الحرية، وهي تؤمن بالشعب السوري الواحد، وتناهض الطائفية والتمييّز بين المواطنين، كما تعبّر شعاراتها المرفوعة حتى اليوم، ويبدو أنّ لجنة التحقيق لم يتسع وقتها للنظر فيها، كذلك فإنّ قرار الجيش الحر بمنع الانتماء إلى الأحزاب بما فيها الدينية ، ليس سوى تحذير مبكر إلى من يحاول سرقة الثورة وتحويلها إلى فعل مذهبي. إنّ اعتماد الثورة على نظام بديل، يقوم على احترام قيم المواطنة وحقوق الإنسان، ويتساوى فيه جميع فئات الشعب وطوائفه بالحقوق والواجبات، ويتمتعون جميعاً بالحرية والديمقراطية، ولهم الحق على قدم المساواة في المشاركة في تقرير مصير سوريا وصنع مستقبلها، هذا النظام هو الضمانة الأكيدة للأقليات وللجميع بعدم جنوح سوريا باتجاه الاقتتال الطائفي.

الفقر والفقراء في سوريا بالملايين

نعيم نصار

(الألم الناشئ عن الفقر يلوّث النفس ويقتل الروح)- أوسكار وايلد

حديث الفقر والفقراء في سوريا، حديث ينتمي للألم العام الذي جرى تعميمه منذ ٤٢ عام. عندما تمكن حافظ الأسد من الانقلاب على رفاقه البعثيين واستلام الحكم في ١٦- تشرين الثاني عام ١٩٧٠. وقد وصف الكثير من الخبراء الاقتصاديين شكل الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد التفقير المنهج، أو اقتصاد الفقر. بينما كانت سوريا في منتصف الخمسينيات من أغنى بلدان الشرق الأوسط، وسميت (المارد العربي).

تعريف الفقر

ذهبت الأمم المتحدة إلى تعريف الفقر في العام ١٩٩٩ بالقول: أن الفقر (يتخذ أشكالاً متنوعة تتضمن انعدام الدخل، والموارد الكافية لضمان مستوى معيشي لائق، ومظاهر الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، وعدم قدرة الأفراد في الوصول المحدود أو المعدوم إلى التعلم وغيره من الخدمات الأساسية، وانتشار الأمراض والوفيات، وانعدام المؤن والسكن غير المناسب، والعيش في بيئة غير آمنة، بالإضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية). وفي الذاكرة الإحصائية السورية والتي تعاني من شح كبير في المعطيات بسبب سياسات التعتيم الإعلامي، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة دراسة تحليلية شاملة عن الاقتصاد والفقر في سورية، غطّت الفترة ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٤ وتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها، وهي ثمرة مجهود مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسوريا. وتبين أن نسبة الفقر في سورية تصل إلى ١١,٤ في المائة استناداً إلى خط الفقر الأدنى. وتزداد هذه النسبة لتصل إلى ٣٠,١٪ من عدد السكان عندما يتم استخدام خط الفقر الأعلى حيث يمثلون ٥,٣ملايين شخص. وتؤكد الدراسة على أهمية مراعاة الأثر السلبي لتفاوت الدخل، حيث أن أدنى ٢٠ في المائة من شريحة الدخل تنفق بنسبة ٧ في المائة فقط من إجمالي النفقات في سورية، بينما أعلى ٢٠ في المائة تنفق ٤٥ في المائة. بالمحصلة ٣٠٪ من السكان فقراء، و٢ مليون يعيشون تحت خط الفقر، إضافة لوجود ٥,٣ مليون فقير.

ورغم أهمية هذه الخلاصات التي توصلت إليها الدراسة في أعوام سابقة، فإن نسب الفقر في سوريا أكبر من ذلك، وزادت في السنوات اللاحقة كثيراً.

مع أن سوريا من أكثر الدول العربية غنى بالموارد الطبيعية، ومرت مرحلة كان لديها إنتاج نفطي وصل إلى ٦٦٠ ألف برميل يومياً، أي ١٤١ مليون برميل سنوياً، أي بما يعادل ثلث إنتاج الكويت، وفي سوريا فوسفات بلغ انتاجه عام ٢٠١١ (٣٥٥)ألف طن. وفي سوريا غاز وملح والكثير من المعادن الأخرى. إضافة لمواردها الطبيعية، سوريا بلد زراعي ومساحات الأراضي الزراعية البعلية والمروية، تشغل نسبة كبيرة من العمالة السورية، وفي سوريا تجارة وصناعة وآثار وسياحة، وآثار سوريا لوحدها لو استثمرت سياحياً ربما تكون اهم من آبار النفط، وعندها عقول وطاقات وكفاءات علمية وإبداعية ومهنية. ونستطيع أن نضيف إلى كل هذه الموارد (البيئة الطبيعية) التي تجعل مناخ القطر من أفضل البيئات للعمل والإنتاج والسياحة. ورغم كل هذه الثروات، يتحدث بعض المفكرين عن فقر وصل إلى نسبةال٦٧٪ لاسيما في السنتين الأخيرتين ، أي بعد انطلاق الثورة السورية في ١٥- آذار ٢٠١١. بكلام آخر يمكننا القول رغم أن الثورة السورية فجّرها الذل والاستعباد العام للبشر والعباد، حتى صحّ اعتبارها ثورة كرامة، لكن الفقر كان أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تشكيل مناخ الغضب والاحتقان والإهانة ومن ثم الثورة، فنحن بلد غني وشعبه فقير.

سياسات الإفقار والتفقير

يذكر عبد الرحمن الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد) أن المستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ويحكم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المتعدي، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته. وكتب أيضاً :(الاستبداد لو كان رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب لقال: أنا الشر وأبي الظلم وأمي الإساءة، وأخي الغدر وأختي المسكنة، وعمي الضر وخالي الذل وابني الفقر وبنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة، ووطني الخراب، أما ديني وشرفي فالمال المال المال). وكلام الكواكبي ينطبق على السياسات الاقتصادية التي مورست على الشعب السوري طوال ال ٤٢ سنة من حكم آل الأسد، فكان الفقر والإفقار سياسة ممنهجة، الغاية منها إبعاد المجتمع عن كل أشكال الحياة الإنسانية وإبقائه مرهوناً ومشغولاً بلقمة عيشه، ولأن الفقر فساد وإفساد، يصبح من الطبيعي غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وبعيداً عن الأرقام الإحصائية فإن الفقر والفقراء يمكن رؤيتهم مباشرة وبدون مناظير إحصائية، وزيارة واحدة إلى أي قرية أو منطقة أو حتى زيارة إلى واحدة من عشوائيات دمشق التي لم يشملها القصف، كافية لمعرفة الفقر الذي ترزح تحته الناس. وحين يقول أحد المفكرين أن نسبة الفقر في سوريا قد وصلت إلى ٦٧٪ فهذا يعني كارثة بالمعنى الإنساني والأخلاقي. فهذه الأرقام والحقائق عن الفقراء كانت الخميرة والقاعدة التي ساهمت في تحريك السوريين من دائرة الصبر والصمت والخوف نحو الثورة، وبعد سياسة القتل والتدمير التي اتبعها النظام من اللحظة الأولى، تشير الكثير من التقارير إلى وجود ٥ ملايين سوري نزحوا من بيوتهم هرباً من الموت، نحو مناطق سورية شبه آمنة، وهؤلاء الملايين يمكن اعتبارهم فقراء، لأن معظمهم ترك عمله وشغله وانتقل باحثاً عن أمان نسبي، أو أقل خطراً. ويمكن القول أن مظاهر عمالة الأطفال في سوريا من أكثر مظاهر الفقر في سوريا كما ذكر التقرير الوطني الأول لحالة السكان في سوريا ٢٠٠٨ ، وفي غياب الإحصاءات لا مفر من اللجوء إلى التحليل بواسطة الملاحظة، حيث يمكن لأي ملاحظ في سورية أن يجد هؤلاء الأطفال في ورشات القطاع غير المنظم، أو حتى في حرفه المنظمة وشبه المنظمة التي تشغل الأطفال بشكل غير نظامي بدعوى اكسابهم مهارات الحرفة. ويخضع هؤلاء في سياق تعلمهم إلى التكليف بأعمال الخدمة وشبه السخرة كأمر «طبيعي» يعد اجتماعياً جزءاً من طبيعة تدربهم على المهنة، ويتعرضون في هذا السياق إلى العنف والتعنيف. كما تنتشر عمالة الأطفال فيما نسمّيه «اقتصاد الظل» نراهم في الشارع والرصيف وعلى إشارات المرور وفي شتى مجالات القطاع غير المنظم. ويكتسب هؤلاء الأطفال معرفتهم بالحياة من خلال السوق المشوهة والظالمة التي تسودها أشكال العنف الاقتصادي وشروط البؤس والحرمان، وهم بذلك يتعرضون إلى السلوك المحفوف بالمخاطر، حيث ترتبط حالات جنوح الأحداث إلى حد كبير بالتسرب من التعليم وبعمالة الأطفال). وهناك من قدر عدد الأطفال المشتغلين بأعمال مختلفة ٦٥٠ألف طفل وذلك في عام ٢٠٠٤ ، وزادت هذه الأرقام بالضرورة بعد سياسة القتل والتصفيات والتدمير المتبعة حتى اللحظة من قبل النظام السوري رداً على الثورة المستمرة والثوار .

ونضيف إلى النازحين في الداخل السوري المهجرين في خارج الحدود والذين توزعوا في لبنان والأردن وتركيا والعراق ووصل الرقم أكثر من نصف مليون سوري. هؤلاء أيضاً يمكن اعتبارهم فقراء لأن بيوتهم دمرت وأموالهم وممتلكاتهم نهبت من قبل قوات النظام السوري وشبيحته.

وباختصار قامت الثورة السورية لتدافع عن قيم الحق والكرامة والعدالة الاجتماعية، ونعتقد أن قضية الفقر لن تحل نهائياً إلا بعد سقوط النظام وقيام نظام ديمقراطي مدني تعددي، تتنافس فيه الأحزاب على خدمة الناس وحل قضاياهم المزمنة ومن أهمها الفقر.

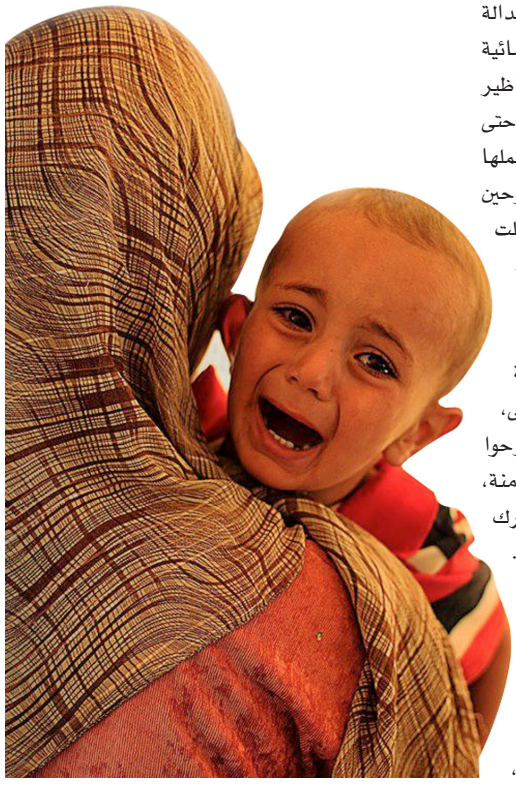

سوريا: استجابة إنسانية غير كافية للمعاناة المتزايدة

«أطباء بلا حدود»: ٢١ كانون أول ٢٠١٢

يزداد الوضع الإنساني سوءاً في سوريا مع تصاعد وتيرة الحرب وتواصل الهجمات ضد المرافق الطبية. وما يزال الوصول إلى أجزاء واسعة من البلاد صعباً للغاية بسبب انعدام الأمن والقتال العنيف، الذي تسبّب بنزوح أكثر من مليوني شخص. ويزداد عدد السوريين اللاجئين إلى دول الجوار، لكن الاستجابة الإنسانية في لبنان والعراق لم تتمكن حتى الآن من تلبية احتياجاتهم. ويُفاقم فصل الشتاء من أوضاع اللاجئين المعيشية الصعبة ولمن تبقى من السكان في البلاد.

حالياً، تعمل «منظمة أطباء بلا حدود» في ثلاث مستشفيات ميدانية في شمال سوريا. وقد تلقى الرعاية الطبية منذ شهر حزيران الماضي ١٠،٠٠٠ مريض، بما في ذلك المصابون من جراء أعمال العنف كجروح الطلقات النارية والشظايا، والكسور والجروح المفتوحة الناجمة عن الانفجارات. كما أجريت أكثر من ٩٠٠ عملية جراحية. إنّ حالات إدخال المرضى في المستشفيات ليست منتظمة، ويعتمد على انتقال جبهات القتال وعلى ما إذا كان بالإمكان نقل الجرحى إلى هذه المستشفيات. كذلك تقدّم المنظمة التدريب في مجال إدارة الإصابات الجماعية وفرز المرضى وخدمات رعاية الطوارئ لموظفي الصحة السوريين، الذين يحتاجون إلى الدعم في مجال إدارة علاج جرحى الحرب. كما يجري تقديم مساعدة للمرافق الطبية، على سبيل المثال إنشاء غرفة طوارئ وبنك دم في منطقة حلب.

وقد قام عدد من الأطباء السوريين والمنظمات الطبية الأخرى بإنشاء العديد من المرافق الصحية الأخرى لعلاج الجرحى في المنطقة الشمالية. ومع ذلك، يبقى الوصول عموماً، إلى الخدمات الصحية محدوداً بالنسبة للسكان، وخاصة لأولئك الذين يعانون من أمراض مزمنة. وهناك عدد كبير من المرضى الذين تشرف المنظمة عليهم، ممن يحتاجون للعلاج من الأمراض المزمنة أو الصدمات، أو المساعدة أثناء الولادة. وهناك حاجة لتوفير المزيد من الدعم لتلبية هذه الاحتياجات.

نازحون داخل الراضي السورية

لا يزال الوصول إلى أجزاء كبيرة من سورية صعباً للغاية، مما يحول دون إيصال الإغاثة على نطاق واسع للنازحين الداخليين. وقامت «منظمة أطباء بلا حدود» بعمليات توزيع مواد الإغاثة ووفّرت المياه لبعض مخيمات النازحين، ولكن معظم الناس لا يعيشون في المخيمات، كما أنّ العديد منهم يتنقلون بصورة مستمرة. وتسعى المنظمة إلى تنظيم عمليات توزيع البطانيات والطحين والأدوية على النازحين في منطقة دير الزور. ومع ذلك، ما يزال آلاف منهم داخل المدينة غير قادرين على الحصول على الخدمات الصحية المناسبة، وقد جعل القتال المستمر وصولَ منظّمة أطباء بلا حدود إلى داخل المدينة أمراً مستحيلاً، كما إخلاء الجرحى إلى المستشفيات.

اللاجئون في دول الجوار

وفقاً لتقديرات رسمية، هناك أكثر من ٥٠٠،٠٠٠ لاجئ سوري تم تسجيلهم، أو ينتظرون التسجيل في دول الجوار، لكن العدد الفعلي للاجئين قد يكون أكثر بكثير. وتبقى المساعدات الإنسانية للاجئين في العراق ولبنان غير كافية، رغم أنّ إمكانية الوصول اليهم والوضع الأمني أفضل بكثير منه في سوريا.

تقدم «منظمة أطباء بلا حدود» الاستشارات الطبية وتوزّع مواد الإغاثة على اللاجئين في كلا البلدين. تتخذ العائلات التي تصل إلى لبنان من أي بناء يمكن العثور عليه ملجأ لها. ورغم أنّ السكان المحليين يقدمون الدعم، إلا أنّ مواردهم واقعة تحت ضغط شديد، نظراً لاستمرار الأزمة وزيادة عدد اللاجئين. كما أنّ الوسائل المستخدمة ليست كافية لتتبع مسار احتياجات اللاجئين بفعالية من ناحية الإسكان والمواد المعيشية الأساسية والحصول على الرعاية الصحية.

في العراق، يفتقر مخيم دوميز للاجئين الى المياه وخدمات الصرف الصحي المقبولة. وتتفاقم الأوضاع المعيشية الصعبة للاجئين مع اقتراب حلول فصل الشتاء، حيث تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر.

في الأردن، تقوم المنظمة بزيارات منتظمة لمخيمات اللاجئين لتشخيص المرضى الذين يحتاجون إلى العلاج الجراحي وتقديم الاستشارات، ويُحال المرضى السوريون أو يذهبون من تلقاء أنفسهم إلى مستشفى عمان حيث يمكن أن يخضعوا للجراحة العظمية أو العلاج الطبيعي أو الدعم النفسي/ الاجتماعي أو المتابعة التي تلي الجراحة.

www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/syria-inadequate-humanitarian-response-to-increasing-suffering.html

برنامج الأغذية العالمي يؤمن الغذاء لسكان مخيم اليرموك في سوريا

٢١ كانون أول ٢٠١٢

دمشق- سيباشر «برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة» تقديم المأكولات الجاهزة إلى ١٢٥،٠٠٠ شخص من الفلسطينيين والنازحين السوريين المحاصرين في منطقة القتال المحيطة بمخيم اليرموك في دمشق. كان هذا المخيم المكتظ بالسكان، والواقع على بعد ثمانية كيلومترات من وسط دمشق، يأوي أكبر تجمّع للاجئين الفلسطينيين في سوريا منذ العام ١٩٥٧، كما استضاف مؤخراً آلاف النازحين السوريين الذين كانوا قد فروا من القتال العنيف الدائر في دمشق والمناطق المحيطة.

خلال الأيام الأخيرة، فرّ اللاجئون الفلسطينيون وآلاف النازحين السوريين الذين كانوا قد لجأوا إلى المخيم جرّاء أعمال العنف التي استهدفت مخيم اليرموك. يقيم العديد منهم الآن في منازل الأقارب والمساجد والملاجئ العامة والمدارس. وهم قد غادروا المخيم غير حاملين معهم سوى أطفالهم، ومن بينهم الآلاف الذين يحاولون عبور الحدود إلى لبنان.

بحسب المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، إرثارين كازين: «لقد عانى هؤلاء الأشخاص بشكل كبير خلال رحلتهم بحثاً عن الأمان لأسرهم ولأطفالهم الصغار، متنقلين في ظلّ الجوع والبرد والذعر.» كما أكدت كازين: «لا نزال ملتزمين بدعم الأشخاص الأكثر إحتياجا في سوريا. لا ينبغي لأحد أن يجوع.»

سيقوم البرنامج بتقديم نحو ١٢ كيلوجراماً من المواد الغذائية لكل عائلة في الأسبوع، وهي تشمل مأكولات جاهزة، بما في ذلك مأكولات معلبة. وستتطلب هذه العملية الطارئة مبلغاً إضافياً بقيمة ١،٥ مليون دولار أميركي لشراء على الفور أكثر من ٥٨٠ طناً من المواد الغذائية- ما يكفي لإطعام ١٢٥،٠٠٠ شخص لمدة ثلاثة أشهر. يقدّم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية إلى ما معدله ١،٥ مليون شخص كل شهر في سائر المحافظات الـ١٤ في سوريا، مع إعطاء الأولوية للنازحين داخلياً الذين فروا من المناطق «الساخنة» التي تشهد قتالاً عنيفاً. يحتاج البرنامج إلى نحو ١٣٤ مليون دولار أميركي للتمكن من مواصلة تأمين الغذاء لهذا العدد داخل سوريا حتى شهر حزيران ٢٠١٣.

ويعمل البرنامج في مخيم اليرموك على التنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، كما يقوم البرنامج في سائر أنحاء سوريا بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري وغيره من الشركاء المحليين، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، مثل اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ونظراً إلى استمرار تدفق اللاجئين عبر الحدود إلى لبنان والأردن وتركيا والعراق وأبعد من ذلك إلى مصر، عمد برنامج الأغذية العالمي إلى توسيع نطاق عملية الطوارئ الإقليمية التي ينفذها من أجل توفير المساعدات الغذائية لما يصل إلى ٧٥٥،٠٠٠ شخص بحلول شهر حزيران ٢٠١٣. تبلغ التكلفة الإجمالية للعملية الخاصة باللاجئين التي يقوم بها البرنامج نحو ٢٠٠ مليون دولار أميركي، منها مبلغ ١٣٥ مليون دولار أميركي لا يزال غير ممول حتى الآن.

http://ar.wfp.org/news/news-release/27328

حماة الوحدة صنّاع التقسيم

ياسر عطا الله

كلما خرج حسن نصر الله إلى الشاشة، فإنه يمطرنا بالإنذارات المرعبة، ويهددنا بالويل والثبور وعظائم الأمور، إذا ما استمرينا (نَعمهُ في غِينا)، ولم نثب إلى رشدنا، ونرجع إلى الحضن الدافئ لنظامنا «وهو الضنين بدمائنا والحريص على مصالحنا»، وفقط بعد أن نستقر في حضنه، طائعين، يحق لنا أن نطلب، بكل أدب وتهذيب، بعض الإصلاحات، كما يحق للأولاد حسني التربية أن يطلبوا (خرجيتهم) الشهرية..

في إطلالته الأخيرة زاد السيد الجرعة قليلاً، فرأى أن تقسيم سورية وشيك، وكذلك فإن تقسيم العراق والأردن ومصر وليبيا واليمن والسعودية.. مدرج على جدول المؤامرات التي تحاك ضدنا!

الحديث عن حفلة تقسيم جديدة سوف تشهدها منطقتنا، ليس مقتصراً على نصر الله، إذ يشاركه فيه الكثيرون من رموز القومجية العربية، وفلول اليسار المناوئ للامبريالية، وأنصار الأنظمة الممانعة..

ولماذا التقسيم؟ يجيبنا هؤلاء دون لحظة تفكير واحدة: لأن الغرب يريد ذلك. ولماذا يريد الغرب ذلك؟ هنا تتعدد الأسباب وتتشعب النظريات:

لكي يسهل على الغرب الإمساك بخناقنا (وكأننا نحن اليوم من يمسك بخناقه!)، ولكي ينهب ثرواتنا (التي تتنعم بها شعوبنا بفضل أنظمتها العادلة!)، ولكي يحول دون قيام الدولة العربية الإسلامية العظيمة مجدداً (وكأن هذه الدولة قاب قوسين أو أدنى من القيام).. ويبقى السبب الأهم: تحطيم ما تبقى من الأنظمة العربية والقوى الوطنية الممانعة، التي تقف دون تحقيق الغرب لأهدافه وأطماعه..

وإذا ما أعيا هؤلاء إقناعنا بوجاهة هذه الأسباب، فإن لديهم سابقة تاريخية تصلح كدليل مؤكد: مؤامرة سايكس ـ بيكو.

وبالطبع ليس مهماً بالنسبة لهم أن تكون هذه المؤامرة قد حدثت منذ قرن تقريباً، فالزمن حسب مفهومهم ثابت وساكن، فلا الغرب تغير، ولا مصالحه اختلفت، ولا أساليبه تبدلت، ولا الشعوب العربية تطورت.. مما يعني إمكانية تكرار المؤامرة بحذافيرها كلما عنّ للغرب أن يكررها.

ينسى هؤلاء، أو يتناسون، أن التاريخ الذي ينطوي على سابقة (سايكس ـ بيكو) ينطوي هو نفسه على أمثلة معاكسة: لقد فرض الاحتلال الإنكليزي وحدة جنوب السودان مع شماله، علماً، ومع الاحترام لحساسية القوميين العرب، أن لا شيء يجمع هذا الجنوب الأفريقي إلى الشمال العربي.. لا اللغة ولا التاريخ ولا الثقافة ولا الدين ولا رغبة العيش المشترك..

والاحتلال الإنكليزي نفسه، هو الذي فرض أيضاً انضمام الأراضي الكردية إلى دولة العراق.. إذاً لا بد من إعادة النظر بما يعتبره البعض مسلمة، أي أن حضور الغرب يعني بالضرورة حضور التقسيم.

ولنقف عند هذين المثالين ونسأل: ماذا فعلت الأنظمة (الوطنية) المتعاقبة على كل من السودان والعراق بهذه الوحدة الموروثة عن الاستعمار؟ ألم تفعل كل ما في وسعها لتفتيت هذه الوحدة وإزالة أسبابها؟

أليس هذا ما يفعله اليوم النظام السوري وحلفاؤه؟ هل يساهم نصر الله، بنبرته الطائفية وانحيازه إلى نظام قاتل، في تعزيز وحدة سورية، أم أنه، على العكس، يخلق سبباً للانقسام والتشرذم؟

حتى ولو سلمنا برغبة الغرب في التقسيم، فليس هو صاحب اليد الطولى في هذا الشأن، فهناك قوى أكثر رغبة وإلحاحاً.. وربما أكثر جدارة!

أوهام موسكو

محمد سليم

ربما يكون صحيحاً ما قاله وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عن أن رئيس الائتلاف الوطني، أحمد معاذ الخطيب، «تنقصه الخبرة السياسية». على أي حال فإن لا أحد، ولا حتى السيد الخطيب نفسه، قد ادعى عكس ذلك. فالرجل لم يكن سياسياً (بالمعنى الاحترافي للكلمة) وربما هو لا يريد أن يصبح كذلك. رئيس الائتلاف كان خطيباً لواحد من أهم وأعرق المساجد في العالم (الجامع الأموي)، وقد عرف بالاعتدال والتسامح وبالمواقف العاقلة المتزنة، وبالانفتاح على جميع مكونات الحياة السورية، ما جعله يحظى بشعبية واسعة خارج الأوساط المتدينة كما في داخلها. وقد وجد نفسه في مواجهة النظام منذ سنوات طويلة، ودفع ثمن هذه المواجهة مراراً.. لكل ذلك فقد غدا الخطيب رمزاً وطنياً تتوافق عليه المعارضة السورية ويثق به الثائرون.

على كل، فالثورة السورية لا تحتاج إلى سياسي يتقن المناورة والمداورة وألاعيب السياسة والسير في متاهاتها، بقدر حاجتها إلى رجل مبدئي ونزيه يؤتمن على دماء السوريين وتضحياتهم.

أما عن الخبرة السياسية فإن الخطيب يبدي استعداداً للتعلم بسرعة، وفي تصريحاته وإطلالاته، كما في لقاءاته واجتماعاته، يقدم إشارات عن نضوج أصيل وإدراك متنام لأبعاد القضية السورية وتموضعات أطرافها، الشيء الذي يجعله يملك لغة مقنعة ومؤثرة، في الداخل وفي الخارج على حد سواء.

ومع ذلك، وإذا ما سلمنا بصحة استنتاج لافروف عن (نقص الخبرة)، فإن المؤكد هو بطلان الدليل الذي أقامه على هذا الاستنتاج، فوزير الخارجية الروسي ـ السوري أطلق هذا (الحكم الحاسم) رداً على رفض الخطيب التوجه إلى موسكو لخوض مفاوضات غير مشروطة وغير مقيدة بأهداف ولا برنامج زمني..

غير أن هذا بالضبط هو ما يشير إلى أن الخطيب قد حصّل، في وقت قصير، قدراً معقولاً من الخبرة، وأنه لم يأت ليسلك الدروب المسدودة نفسها، ولا ليطرق الأبواب الموصدة ذاتها، ولا ليضيّع الوقت في تجريب المجرّب..

لقد دأبت المعارضة السورية، زمن المجلس الوطني، على طرق أبواب موسكو، وراهنت (عن حق في تلك الأثناء) على تليين موقف الروس، وجعلهم جزءاً من الحل بدلاً من بقائهم جزءاً من المشكلة، ولكن الرهان فشل تماماً، وإثر كل اجتماع (شاق وعقيم) كان المعارضون يعودون بالانطباع المحبط نفسه: الأصدقاء القدامى يريدون سورية القديمة، سورية الأسد بأي ثمن وبأي وسيلة، والشيء الوحيد الذي يستطيعه المجلس الوطني، من هذا المنظور، هو الانخراط في مفاوضات شكلية مع النظام ليستحق منه مكرمة ما (وزارة المصالحة الوطنية ربما)..

واليوم ورغم إشارات كثيرة تشي بتغيير ما، فإن جوهر الحل الروسي لم يتبدل. تريد موسكو من الائتلاف أن يخوض هذه المفاوضات مع النظام، ولكن بشروط محسنة هذه المرة، نظراً إلى المواقع المتقدمة التي احتلتها المعارضة المسلحة على الأرض..

لا يزال الغموض يكتنف الموقف الدولي إزاء الثورة السورية، لاسيما طبيعة المفاوضات الجارية بين واشنطن وموسكو، إلا أن ما يتسرب يتيح لنا التكهن بأن موسكو تجاهد من أجل انتزاع تفويض دولي لحل المسألة السورية على طريقتها، أو على الأقل، أن يكون لها الكلمة العليا في حل يُتفق عليه دولياً. ورغم أن موسكو قد فقدت الكثير من أوراقها، فإنها لا تزال تراهن على ما تبقى من قوة بطش عند حليفها السوري، ما يكفي لإزهاق المزيد من الأرواح وإطالة أمد الأزمة شهوراً..

والمطلوب روسياً من وراء كل ذلك هو هدف وحيد: إعادة إنتاج النظام السوري (ببشار أو بدونه) بطريقة مشابهة لإعادة إنتاج النظام الروسي الموروث عن العهد السوفييتي: إصلاحات شكلية، وتنازلات محدودة للغاية، مع وجود ديكوري لمعارضة، ينحصر دورها في إضفاء مصداقية على أن النظام، الذي لم يتغير، قد تغير فعلاً!

– وإذا ما رفض الائتلاف (وهو قد رفض فعلاً) أن يلعب هذا الدور؟

منذ أشهر سربت صحيفة الأخبار اللبنانية عن مصدر روسي أن «النظام السوري قادر بمساعدة موسكو على تصنيع معارضته الخاصة به»!

– وماذا عن الشعب السوري الثائر؟

بتنا متأكدين أن الروس لا يرون شعباً ولا مطالب شعبية. هناك فقط (مؤامرة، وأجهزة استخبارات غربية، ومتطرفين حاقدين..). فهل كان على الخطيب أن يقبل دعوة موسكو ليستأنف أوهامنا عنها وأوهامها عنا؟!

الطائفة الدرزية والمفصل التاريخي

كنان الجبلي

لا شك ان من اكثر المواضيع المتشابكة في الثورة السورية هي موقف الأقليات واكثرها تشابكا هو موقف الدروز، فقد اتخذ الدروز منذ بدء الحراك الثوري موقفا ضبابيا اتسم بالنأي بالنفس رغم انخراط الكثير من شبابهم في الحراك الثوري، إلا أن موقف الدروز الشعبي ككتلة مجتمعية بقي خارج الثورة حذرا وخجولا.

ونلاحظ أنه جرى العمل منذ بداية الثورة السورية لإظهار هذه الطائفة كمؤيدة للنظام بكتلتها، وجرى بالشهرين الاخيرين التعامل مع تفجيرات «جرمانا» كاستهداف حقيقي لها من قبل العصابات الإرهابية، وقد سلط النظام البعثيين وباقي أبواقه لدعم هذه الرواية التي لقيت صداً في أوساط المتخلفة، حتى انه قد سلح بعض الشباب المضللين و(العواينية) ليكونوا جلادين على اخوتهم في الوطن، وجرى تكبير هذه الحادثة اعلاميا ومحليا ليظهروا وكأنهم جيش (عرمرم) مع أنهم حقيقة لا يتجاوزوا بضع مئات.

لكن لماذا الطائفة الدرزية بالذات؟ لماذا كل هذا الضخ الاعلامي على هذه الأقلية التي لا تمثل إلا أربعة بالمئة من نسيج المجتمع السوري؟ لماذا استبق بشار الأسد الثورة بزيارة لأكثر المناطق المهمشة في سوريا؟ ولماذا كان ظهوره النادر منذ بدء الأزمة خارج دمشق في السويداء؟ لماذا اختارت أجهزة أمنه التفجير في هذه المناطق لإظهار أصولية الحراك عوضاً عن التفجير في المزة ٨٦ أو أي منطقة ثانية حيث تكون الكتلة الشعبية بغالبيتها مؤيدة للنظام؟

هذه الأسئلة تحتمل الكثير من الإجابات التي تظهر الأهمية الاستراتيجية لهذه الطائفة، وهو ما سنحاول تقصيه بإيجاز قدر الإمكان:

أولا- الدور التاريخي للدروز: فقد كان الدروز على مدى تاريخهم من أكثر المجتمعات التي رفضت الخضوع بحد السيف لأي مستعمر داخلي أو خارجي، بدئا بالاحتلال العثماني ثم الفرنسي وصولاً للدور السياسي الكبير في الخمسينيات، إلى انقلاب سليم حاطوم الذي يعد آخر انقلاب قبل انقلاب حافظ الأسد، فقد كانت هذه الطائفة رئة سياسية للمجتمع السوري ككل، وتردد هذه الطائفة بالانضمام للثورة هو أمر بحد ذاته طارئ على تاريخ سوريا.

ثانياً- وضع الدروز الأقلوي: غالبية الدروز في سوريا يقطنون في محافظة السويداء جنوب دمشق، وهذه المحافظة تأوي ٩٥٪ دروز و٤٪ من المسيحيين و١٪ من البدو، وبذلك تكون المحافظة السورية الوحيدة التي يتجمع فيها نسبة تفوق ٨٧٪ من طائفة واحدة، والمحافظة الوحيدة التي انتماؤها الطائفي بغالبيته الساحقة أقلوي، وقد دأب النظام منذ اليوم الأول للثورة على محاولة منح الحراك صبغة طائفية اسلامية واصولية، وسياسة النظام التي لا تخفى على عاقل تتركز على تخويف فئات المجتمع من بعضها البعض، وإظهار أن هنالك شبحا أصوليا عميلا للغرب واسرائيل يتحين الفرصة لإسقاط النظام واجتثاث الأقليات من الجغرافيا السورية، في محاولة منه لإظهار أنه أفضل الموجود.

لكن ما الذي سيحدث اذا ثارت هذه المحافظة الصغيرة على النظام؟ إن قيام حراك ثوري حقيقي في المحافظة سيهدم كل أقاويل النظام داخليا وخارجيا بأنه حامي الأقليات وستكون الثورة داخل هذا المجتمع شرارة الثورة داخل الأقليات، الأمر الذي سيجعل بقاءه مستحيلا بالمعنى الحرفي.

ثالثاً- أهمية الموقع الاستراتيجي لمحافظة السويداء: إن هذه المحافظة الواقعة في الجنوب الشرقي من دمشق قد مثلت القاعدة الخلفية للجيش السوري في غزوه لدرعا، وفي حال كسب النظام ولاء هذه الطائفة وتأييدها المطلق سيكون قد ضمن أمن القواعد الخلفية للجيش، وكذلك الأمر بالنسبة لصحنايا فهي موطئ القدم الوحيد للنظام في الغوطة، أما بالنسبة لمدينة جرمانا التي تعد بوابة دمشق فتحرك جرمانا قد يفتح أبواب دمشق على مصراعيها للجيش السوري الحر.

رابعاً- السيطرة على عملية التسرب من القواعد العسكرية للجنود الدروز: فمنذ بدء الثورة حصلت عمليات تسرب كبيرة للجنود من الوحدات العسكرية، حيث أن معظم الجنود آثروا الهرب والانضمام للجيش الحر أو البقاء في منازلهم رفضا منهم للانضمام إلى معركة ليست معركتهم على حد تعبيرهم، مما دعا النظام إلى طلب ثلاثة عشر ألفا من قوات الاحتياط في هذه المحافظة، والمفاجئة الكبرى والصاعقة له ان من لبى هذا النداء كرقم لا يستحق الذكر، فسعى النظام عبر عمليات الاستفزاز المصطنعة والتي لا تخفى على أحد لإظهار الدروز كمستهدفين من أجل جعل شبابهم ينظمون إلى عصابات الإجرام.

خامساً- إيقاف حركة النزوح الداخلي الى المناطق الدرزية الأكثر أمناً: حيث احتضنت السويداء وجرمانا وصحنايا عددا كبيرا من العائلات التي هربت من آلة القتل العشوائية، وتداخلها بالمجتمع الدرزي التي تميز بانغلاقه سيكون له أثر كبير في دحض روايات النظام عن الإرهابيين، وإظهار الحقيقة بأن الشعب السوري واحد.

سادساً- محاولة كبح الحراك الثوري الذي أخذ يتسع ويأخذ طابعا جماهيريا: فالحراك الثوري في محافظة السويداء الذي أخذ طابعا نخبويا اتسع في الفترة الأخيرة ليشمل جميع فئات المجتمع، فأصبحنا نرى العامل البسيط والطبيب والمحامي والمهندس يضحون يدا بيد لإسقاط النظام، فكان رد النظام الذي لا يفقه إلا سياسة الإجرام، القيام بالعديد من التفجيرات لمحاولة التأثير بالطبقات الأقل فهماً للمعادلة السياسية السورية.

سابعاً- محاولة زج الطائفة في حرب قد تنقذه من السقوط الحتمي: ولا يخفى على أحد أن المستفيد الوحيد والحصري من ردة الفعل الناجمة عن أعمل التفجير والخطف المنهج لشباب الطائفة هو النظام وحده، ومن البديهي أن النظام وحده المستفيد من دخول الطائفة الدرزية بثقلها الى الحرب.

مما سبق يتضح لنا أن النظام قد جعل الطائفة الدرزية كما كل سوريا رهينة له من خلال تكثيف الضخ الإعلامي

والطائفي داخل هذه المجتمع، والسيطرة على مفاصل هذا المجتمع الدينية والعائلية، ومحاولة تحييدهم بالعصا تارة وبالرشوة تارة أخرى، عبر ايهامهم أنهم سيكون لهم مكاسب في حال ولائهم، مع العلم أن محافظة السويداء أكثر المدن السورية تهميشا ليس من الناحية السياسية فقط، ولكن من الناحية الاقتصادية، حيث الكتلة العظمى من شباب هذه الطائفة مشردون في أصقاع الأرض بحثا عن رغيف الخبز، ومن الناحية الإعلامية أيضا لأن هذه المدينة التي كانت قبل الثورة نادراً ما يتم ذكرها على أجهزة الإعلام الرسمية أصبح مراسلو قناة الدنيا موجودون أكثر من باعة الخضار على الطرقات.

إن الطائفة الدرزية ستصبح في موقف لا تحسد عليه اذا استمرت أسيرة لهذا النظام وأبواقه، ولديها استحقاق تاريخي انطلاقا من موقعها الاستراتيجي الأهم في المعادلة السورية، ويجب عليها الوقوف الى جانب مطالب الشعب المحقة بالعدالة والديموقراطية، ويجب على ابناء هذه الطائفة التحرك نصرة لبقية فئات السوري، فالتحدي الأكبر هو ادراك أبناء هذه الطائفة أنهم على مفصل تاريخي يحدد طبيعة المجتمع الناتج عن هذا المخاض، ان تحرك هذه الطائفة سيجنب سوريا خطر الدخول في حرب أهلية قد تحرق سوريا كنسيج اجتماعي للأبد وتحرق المنطقة برمتها، إن هذا النسيج السوري الذي حافظ عليه أجدادنا منذ عشرات آلاف السنين هو أمانة في أعناقنا نورثه لأحفادنا، إن الأمن والاستقرار الذين تنعمون به الآن ستدفعون ضريبته للتاريخ، وان تحرك ابناء السويداء سيسرع في اسقاط النظام، وسيجنب سوريا المزيد من سفك الدماء، وقد أزف الأوان لتعود هذه الطائفة كما كانت في حضن سوريا الأم، لها ما لباقي فئات الشعب السوري، وعليها ما عليهم.

نساء سوريات في بؤرة الثورة

يارا بدر

سمر يزبك

رزان زيتونة

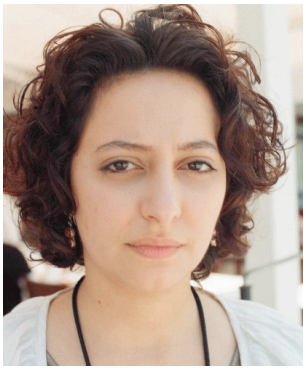
رزان غزاوي

انتهى العام ٢٠١٢ والثورة السورية تكمل مسيرتها نحو عامها الثاني... وفي عام ٢٠١٢ يمكن القول بقليل من الشجاعة أنّ سوريا احتلت العناوين الأولى في العديد من الصحف والدوريات من حول العالم وبمختلف لغاته المحكيّة، كذلك في الفضائيات ومختلف وسائل الاتصالات البصرية والمسموعة حتى الرقميّة منها، كما في المحافل الدولية والمؤتمرات العالمية، احتلتها لارتفاع أعداد القتلى فيها، لخصوصيتها الجيوسياسية، لذهاب الموفدين وقدومهم والعجز علامتهم الفارقة جميعاً، لطلب المعونات الإنسانية وضياعها، لأعداد النازحين، والأهم لبطولات السوريين الذين- ومنذ شهور طويلة- وَسم المفكر الفلسطيني «عزمي بشارة» حراكهم الثوري ب «الملحمي».

وسط كل هذا الكم الهائل من فوضى الدم وصرخات العنف والعنف المضاد، يبرز أسماء سوريين وسوريات لا يزالون يكافحون بفكرهم وشخصهم ضمن ما يُعرف بالحراك السلمي الذي انطلقت منه الثورة وعاشته شهوراً، فإذا نظرنا إلى عام ٢٠١١ نجد أنّ السؤال الأساسي فيه يتمحور حول سلميّة الثورة أم عسكرتها، في حين تفجّرت أمام وقائع العنف الوحشية الممارسة بحق المدنيين في عام ٢٠١٢ كما التخاذل الدولي الإنساني بالإضافة إلى المشاريع الخارجية الروسية كما الإيرانية، تفجّرت أسئلة الطائفية والتقسيم ودمار الدولة السورية. من ثقل هذه الأسئلة وقسوتها تتزايد أهميّة أي فعاليّة سلمية، كما رأينا اهتماماً عالمياً يُسلّط الضوء على فعاليات نساء سوريات وجدّن أنفسهنّ في العمل الحقوقي أو الإعلامي أو الثقافي، مشاركات في الثورة السورية، أكثر التصاقاً بغضب الشارع السوري ودموع الأمهات وصيحات شباب الثورة من جعجعة السياسيين التي لم تثمر كثيراً حتى اليوم.

كانت بداية الاهتمام العالمي مع نهاية عام ٢٠١١ حين مُنحت الناشطة الحقوقية رزان زيتونة بتاريخ ٧ تشرين أول جائزة (آنا بوليتكوفسكايا) للمدافعات عن حقوق الإنسان، ليتبعها بعد أيام قليلة إعلان فوزها بجائزة «ساخاروف» الممنوحة من البرلمان الأوروبي مناصفةً مع رسام الكاريكاتير السوري «علي فرزات» وذلك بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠١١.

رزان زيتونة حقوقية سورية، اهتمّت منذ تخرجها من جامعة دمشق عام ١٩٩٩ بمتابعة قضايا المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي في سوريا، ومع ربيع دمشق برز اسم رزان زيتونة في مجال المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني السوري الوليد. ثمّ كانت مساهمتها السلمية في الثورة السورية، عبر عملها الحقوقي وكتاباتها ومقالاتها، ومختلف الأنشطة الحقوقية والثورية السلمية التي تشرف عليها وتتابعها. تكريماً لهذه الجهود مُنحَت رزان زيتونة أيضاً جائزة «ابن رشد للفكر الحر» المرموقة أواخر العام ٢٠١٢، عن نضالها اللاعُنفي رغم خطر الاعتقال والتعذيب الذي يُهدد حياتها، من جهتهم اعتبر القائمون على الجائزة أنّ رزان زيتونة تمثّل: (بنشاطها في الدفاع عن حقوق الإنسان ومواكبتها الحراك السلمي في سوريا أنموذجاً لجيل الشباب السوري الثائر الذي يخاطر بحريته الشخصية وأمنه وحياته في سبيل تحقيق التغيير والانتقال من دولة الاستبداد إلى دولة المواطنة المدنية الديمقراطية)، وأنها: (مثال لنساء سوريا اللواتي يقفن في صفوف المقاومة الأولى ويشاركن في النضال ضد نظام الاستبداد). أمّا هي فاعتبرت أنّ جائزتها: (تكريم لكل السوريين بمعاناتهم المستمرة من أجل نيل حريتهم، ولكل المعتقلين الذين يقدر عددهم بعشرات الآلاف منذ بداية الثورة).

من جهة ثانية، وعلى الصعيد الإعلامي برز اسم المدوّنة السورية رزان غزاوي، التي تعرّضت للاعتقال التعسّفي مرتين وأحيلت إلى القضاء في المرتين. حيث نالت غزاوي الحاصلة على شهادة ماجستير في الأدب المقارن من جامعة «بلامند»، جائزة (أفضل حملة على «فيسبوك») عن الصفحة التي أُنشأت للدفاع عنها والمطالبة بإطلاق سراحها على خلفية اعتقالها مع أعضاء «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» في شهر شباط ٢٠١٢، بعنوان «الحرية للمدونة رزان غزاوي» (www.facebook.com/freerazan)، ضمن جوائز الدورة الثامنة لمسابقة «دويتشه فيله العالمية للمدونات» (Best of the Blogs) التي أعلنت في أيار. إذ أنّ الحملة لم تتوقف بعد إطلاق سراح المدوّنة غزاوي، بل استمرّت بمجهودها كذلك للمطالبة بكافة معتقلي الرأي والنشطاء السياسيين السوريين، ومن ضمنهم رئيس وأعضاء المركز السوري المعتقلين من ٢٠١٢/٠٢/١٦ وحتى تاريخه. إلاّ أنّ الجائزة الأبرز نالتها غزاوي بتاريخ ٨ حزيران ٢٠١٢ حين أعلنت مؤسسة «فرونتلاين ديفندرز – الخط الأمامي للمدافعين» منح غزاوي جائزتها السنوية للمدافعين عن حقوق الإنسان المُهدّدة حياتهم بالخطر نتيجة موقفهم النضالي ونشاطهم السلمي. حيث اعتبرت المديرة التنفيذية للمؤسسة «ماري لولور» أنّ: (رزان غزاوي نموذج للشجاعة والاهتمام بالغير اللذين يُميزان جميع المدافعين عن حقوق الإنسان. لقد تحدّت قوى القمع في النظام السوري واختارت ألا تختبئ وراء اسم مستعار بل ان تتكلم علنا. بذلك أصبحت قوة يُعتد بها). وقد ذكر بيان المؤسسة:

(رزان غزاوي مدافعة لا تلين عن حقوق الإنسان، لا في بلدها الأم سوريا و حسب، بل في العالم العربي أجمع و ما عداه. وهي مدوّنة نشطة تعمل أيضاً مع «المركز السوري للإعلام و حرية التعبير» في الدفاع عن الصحافيين و المدونين الذين يواجهون التهديد. و قد دافعت عن حقوق الأقليات، بما في ذلك حقوق المثليين من الجنسين و متحولي الجنس في العالم العربي، و حقوق الفلسطينيين. إنها تلهم المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، و إنّ فوزها بهذه الجائزة تكريم لجميع من يناضلون لأجل حقوق الإنسان في سوريا).

كذلك برز اسم الروائية السورية «سمر يزبك» التي اضطّرت إلى مغادرة سوريا إلى باريس بعد أشهر قليلة من اندلاع الثورة السورية نتيجة التهديد الذي تعرّضت له ويخص حياتها وحياة ابنتها بالإضافة إلى المضايقات الأمنية المُستمرة، حيث كتبت «يزبك» مقالات وشهادات بالإضافة إلى كتابها «تقاطع النيران» عن تجربتها ومشاركتها ومشاهداتها في الثورة السورية. إذ وبالإضافة إلى جائزة «ساخاروف» لحرية الرأي التي حصدتها في وقت سابق من عام ٢٠١٢، فقد نالت صاحبة «رائحة القرفة»و«طفلة السماء»و«صلصال» جائزة «بنتر» للشجاعة الأدبية للكتاب بعدما اختارتها الشاعرة البريطانية «كارول آن دوفي» شريكاً في الجائزة، في تشرين الأول، ثمّ أنهت «يزبك» العام كما أنهت «زيتونة» العام السابق بنيلها جائزة المنتدى الثقافي اللبناني الخاصة بالإبداع العربي للعام ٢٠١٢ وذلك بتاريخ ٣٠ كانون أول ٢٠١٢، علماً أنّ هذه الجائزة تحمل في كل عام اسماً مختلفاً وقد حملت في هذا العام اسم «الديمقراطية والتقدّم»، وبحسب القائمين على الجائزة فإنّ ذلك أتى: (لدورها ولدور الثوار السوريين والعرب في صنع مستقبل الحرية والتقدم والكرامة والديمقراطية). كما اعتبر أنّ هذه الجائزة إنّما تقدّم: (تحية لكل شهداء الثورات العربية، تحية للمرأة العربية التي تتصدى لكل أشكال الفساد والاستبداد والظلامية وتناضل من اجل مجتمع مدني ديمقراطي لا طائفي، تحية للمهجرين والمعتقلين في السجون العربية).

من جهتها قالت «يزبك» للإعلاميين: (نعم لقد سقطت الأخلاق، وسوف يذكر التاريخ طويلاً في الزمن المقبل أنّ شعباً شجاعاً حراً كريماً تُرِكَ للإبادة على يد نظام مجرم).

خطف صحافي امريكي في سورية قدم تحقيقات لوكالة فرانس برس

ميسون يونس

أعلنت مؤخراً عائلة الصحافي الأميركي جيمس فولي/ ٣٩ عاما، وبعد تردد أنه اختطف نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، والصحفي المختطف يعمل كمراسل حربي مستقل، قام بتغطية معظم النزاعات في السنوات الاخيرة، وحتى عشية اختفائه من محافظة إدلب شمال سوريا، حيث كان قدم لوكالة فرانس برس تحقيقات وتسجيلات فيديو من تلك المنطقة، بلغت منذ نهاية آذار/ مارس ٢٠١٢ وحتى اختطافه حوالى ثلاثين ريبورتاج فيديو. كما يعمل جيمس فولي أيضاً للموقع الامريكي «غلوبال بوست» المتخصص بالأخبار الدولية، ولشبكات تلفزيونية امريكية كبرى.

وتفيد شهادات جمعتها فرانس برس انه اوقف في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر قرب مدينة تفتناز من قبل أربعة رجال مسلحين برشاشات كلاشنيكوف، أفرجوا بعد ذلك عن سائقه ومترجمه، ومنذ ذلك الوقت لم تصل الى عائلته اي اخبار عنه.

وكانت عائلة جيمس فولي طلبت التكتم على خطفه حتى الآن على أمل أن يسمح ذلك بتعزيز الجهود لإطلاق سراحه، لكنها قررت الاربعاء وبعد ستة اسابيع على تعرضه للخطف اعلان ذلك. فيما لا يزال صحافي آخر كان برفقة فولي لحظة اعتقاله مفقودٌ أيضاً، لكن عائلته ولنفس الأسباب السابقة لا ترغب في كشف هويته.

وكان جيمس فولي اوقف في ليبيا عام ٢٠١١ لمدة ٤٣ يوما من قبل نظام معمر القذافي. وقد توجه اليها للعمل لحساب غلوبال بوست التي بذلت جهودا شاقة للتوصل الى اطلاق سراحه، وتقف اليوم الى جانب عائلته في هذه المحنة الجديدة. ولم تتبن اي جهة خطف الصحافي الذي قد يكون تم على ايدي مجموعات اجرامية او اسلاميين متطرفين او المليشيات القريبة من النظام السوري. خاصة وأن صحفي امريكي من شبكة ان بي سي يدعى ريتشارد اينغيل خطف في سورية مع فريقه الكامل لخمسة ايام قبل ان يتم تحريره بمساعدة الجيش الحر في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر، حيث أكد هذا المراسل الامريكي انه كان محتجزا مع زملائه لدى مؤيدين لنظام الرئيس بشار الاسد.

كاريكاتير العدد

السينما السورية في مهرجان الكاميرا العربية

فداء يونس

في اختتام الدورة الاولى لمهرجان «الكاميرا العربية» الذي انعقد من ٢٨ نوفمبر/ تشرين الثاني إلى ٢ ديسمبر/ كانون الاول في روتردام، تنافست في المراحل الاخيرة على جائزة «الشعب يريد» والتي ستكون ابتداءً من السنة القادمة أمرا ثابتاً ضمن جوائز المهرجان الأخرى، ثلاثة أفلام سورية هي:

- فيلم «هدية صباح السبت» للمخرج السوري الشهيد باسل شحادة.
- فيلم سوري «اللجاة» أيام مع الجيش السوري الحرّ.
- ثم فيلم « ذكريات على الحاجز» للسينمائي السوري الشهيد « تامر العوام».
- والفيلم الرابع والأخير كان «بون الحرية – شوارع الموت» للمخرجين المصريين أحمد صلاح سوني ورمضان صلاح.

وقد منحت لجنة تحكيم المهرجان جائزتها الاولى لمسابقة «الشعب يريد» لشهيد السينما السورية باسل شحادة، عن فيلمه «هدية يوم السبت» الذي يحكي قصة طفل سوري كان يتمتع بالعطلة ولكن بعد اصابة بيته في يوم العطلة بإحدى القذائف، وحرمانه من فضاء البيت الأثير لديه، اصبح يكره يوم السبت الذي قتل احلامه. وبينت اللجنة ان الاعمال المتنافسة كلها حقيقة وتوثيقية نادرة . لكن البعد السينمائي القوي في فيلم شحادة هو الذي اهله للفوز بهذه الجائزة، حيث لعب عامل الزمن دورا في ان يفصح عن حقيقة فنية وحياتية تتكون من استمراريته وبحثه وتعلقه بلحظة الحرية.

واضافت انها تجد في الاعمال قوة فنية توثيقية وروائية عالية وتمنح فرصة للشباب ان يظهروا على شاشة طالما كانوا يكتفون بالفرجة عليها لو استطاعوا. واكد القائمون على المهرجان أن فكرة «الشعب يُريد» و «الكاميرا تريد» تبدوا بارزة في الافلام الثلاثة المختارة، مؤكدين على أن الافلام التصقت بشخصيةٌ المخرج وربطها بواقع الحياة والموت لتفصحُ عن حاجتها للحرية وحاجة الحريّة لها، في شجاعة وصبرٍ وإصرار وفضول، يجعلها تذوب في البناء الدرامي والزمني للحظة «الشعب يريد».

وباسل شحادة هو شاب سوري درس السينما في الجامعة الامريكية وحاول على امتداد الفترة التي عاشها من الثورة أن ينطلق في العديد من المشاريع السينمائية، وأهمها الدورات التدريبية للناشطين على الأرض داخل الثورة السورية لما يطلق عليه بالفيلم التوثيقي الشعبي. الى ان قتل بنيران القوات الاسدية في مايو ٢٠١٢ في مدينة حمص وهو يوثق للمقاومة، ومنع أهله من نقل جثمانه إلى مدينة دمشق، كما منعوا من إقامة قداس كنسي على روحه.